بدأت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية مشاغلة الاحتلال الإسرائيلي في مناطق تقع جنوبي الضفة، عبر استهداف قواته هناك، ما أدى إلى مقتل ثلاثة من عناصر الشرطة، فيما كانت قوات الاحتلال تواصل اجتياحها مخيم جنين، حيث تستخدم المقاومة الكمائن لوقف العدوان

المقاومة توسع المواجهة بالضفة

مقتل 3 من شرطة الاحتلال في الخليل... ومعارك متواصلة في مخيم جنين

رام الله ـ مالك نبيل
محمود السعدي

يظهر تصاعد عمليات المقاومين الفلسطينيين ضد المستوطنات وعناصر شرطة الاحتلال الإسرائيلي جنوب الضفة الغربية المحتلة، والتي أدى أحدثها، أمس الأحد، إلى وقوع ثلاثة قتلى إسرائيليين على مقربة من حاجز ترقوميا غربي مدينة الخليل، أن المقاومة بدأت باعتماد تكتيك جديد لتخفيف الضغط العسكري عن المدن والمخيمات شمال الضفة، إذ إن هذه العمليات قد تجبر قوات الاحتلال على سحب قوات من شمال الضفة إلى جنوبها، في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال تقوم بعملية تدمير منهجية لكل مناحي الحياة في مدينة جنين ومخيمها.

وتزامن توسيع المقاومة في الضفة عملياتها مع تصاعد الغضب على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بعد الإعلان عن استعادة جثث ستة محتجزين في قطاع غزة، أعلنت حركة حماس أنهم قتلوا بالقصف الإسرائيلي، وأن ثلاثة منهم كانت أسماؤهم مدرجة للتبادل ضمن المرحلة الأولى من الصفقة المحتملة. وحاول نتنياهو تدارك الأمر والتنصل من المسؤولية عن مقتل المحتجزين، زاعماً أن حركة حماس هي من ترفض إجراء مفاوضات حقيقية للتوصل إلى صفقة لوقف الحرب، معتبراً أن "من يقتل الرهائن لا يريد اتفاقاً"، فيما أعلن الهستدروت (اتحاد النقابات العمالية في إسرائيل)، إضراباً اقتصادياً شاملاً اليوم الاثنين، تلبية لدعوة منتدى عائلات الأسرى والرهائن المحتجزين في قطاع غزة، للضغط على حكومة بنيامين نتنياهو ودفعها إلى إبرام صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس.

وقتل ثلاثة من عناصر الشرطة الإسرائيلية، أمس الأحد، بإطلاق نار على مقربة من حاجز ترقوميا. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن «مسلحين اطلقوا النار على مسافة نحو كيلومتر واحد من حاجز ترقوميا بالخليل». ونقلت عن مصدر عسكري قوله إن المنفذين يمتلكون مستوىً عالياً من القدرات، مرجحة أن يكونوا منتمين إلى خلية منظمة تابعة لحركة حماس أو لحركة الجهاد الإسلامي أو إلى كتلتيهما (مشتركة). وقالت إذاعة كان إن المسلحين اطلقوا 11 رصاصة على السيارة المستهدفة قرب حاجز ترقوميا.

وفيما أعلن جيش الاحتلال أنه عثر على المركبة المستخدمة في عملية إطلاق النار فارغة بعد انسحاب المنفذين منها، اقتحمت قوات كبيرة بلدة إذنا غرب الخليل جنوبي الضفة الغربية، حيث دارت اشتباكات مع مقاوم في منزل مهجور بمنطقة المحاور قرب مقرّ المقاطعة، وسط مدينة الخليل. وأعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، «القضاء» على المشتبه به في تنفيذ إطلاق النار. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أنه «يجري التحقق مما إذا كان منفذ الهجوم في الخليل عنصراً ضمن الحرس الرئاسي الفلسطيني». وفور وقوع حادث إطلاق النار، وصل وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير (الذي يستوطن في كريات أربعة بالخليل) إلى موقع العملية مرتدياً سترة واقية، وأصدر تصريحات تهديدية للفلسطينيين، أشار فيها إلى «ضرورة إقرار عقوبة إعدام الأسرى الفلسطينيين»، وتصريحات أخرى موجّهة لوزير الأمن يوآف غالانت، قائلاً إن «على غالانت زيادة نشر الحواجز في الضفة الغربية وتقييد حركة الفلسطينيين، لأن حق الحياة للإسرائيليين أهم من حق تنقّل الفلسطينيين». كما حثّ، عبر منصة إكس، الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والجرائم الصهيونية في الضفة والقدس المحتلة». وأضافت: «شعبنا المرابط الذي يخوض معركة طوفان الأقصى سيواصل طريق الجهاد والمقاومة ضد العدو الصهيوني، ورفض الاحتلال والظلم والعدوان، حتى تحرير فلسطين وتطهير المسجد الأقصى من دنس المستوطنين». وتابعت: «نستنفر كل المدن والقرى والمخيمات لإشعال النار في وجه الاحتلال وقطع طرق المستوطنين بكل السبل، وندعو كل من يحمل السلاح لتوجيه الرصاص إلى صدور المحتلين الذين يواصلون ارتكاب المجازر بحق أهلنا في قطاع غزة الصامد».

> أعلنت جماعة لواء خليل الرحمن مسؤوليتها عن إطلاق النار
>
> أعلنت كتيبة جنين إيقاع قوة مشاة للاحتلال في كمين

على احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإقامة مستوطنة في قطاع غزة.

وأعلنت جماعة مسلحة غير معروفة تطلق على نفسها اسم لواء خليل الرحمن مسؤوليتها عن إطلاق النار، الذي أدى إلى مقتل الإسرائيليين الثلاثة. وأشادت حركة حماس، في بيان بالهجوم، مشيرة إلى أن «عمليات المقاومة البطولية في الضفة الغربية، رد طبيعي على المجازر البشعة، وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والجرائم الصهيونية في الضفة والقدس المحتلة». وأضافت: «شعبنا المرابط الذي يخوض معركة طوفان الأقصى سيواصل طريق الجهاد والمقاومة ضد العدو الصهيوني، ورفض الاحتلال والظلم والعدوان، حتى تحرير فلسطين وتطهير المسجد الأقصى من دنس المستوطنين». وتابعت: «نستنفر كل المدن والقرى والمخيمات لإشعال النار في وجه الاحتلال وقطع طرق المستوطنين بكل السبل، وندعو كل من يحمل السلاح لتوجيه الرصاص إلى صدور المحتلين الذين يواصلون ارتكاب المجازر بحق أهلنا في قطاع غزة الصامد».

وسط تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية في عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي على مناطق شمال الضفة، جاءت عملية إطلاق النار قرب حاجز ترقوميا غربي الخليل، جنوبي الضفة، والتي قتل فيها ثلاثة أفراد من عناصر الشرطة الإسرائيلية، لتؤكد فشل السياسات الأمنية الإسرائيلية. لا سيما أنها أعقبت عملية مزدوجة أخرى وقعت مساء الجمعة الماضي، في محطة وقود داخل تجمّع غوش عتصيون الاستيطاني على طريق 60 الالتفافي، وفي مستوطنة كرمي تسور شمالي الخليل. ورغم الإجراءات الأمنية المشدّدة التي يتّبعها جيش الاحتلال في التعامل مع مداخل ومخارج محافظة الخليل، إلا أن العملية وقعت في منطقة تحاذي وجود أكثر من ألف مستوطن في مستوطنتي «أدورا وتيلم». ومن جانب آخر باعتبارها منطقة عبور إلى أراضي الداخل الفلسطيني المحتل، أي بجانب جدار الفصل العنصري، ما يوحي بأن انسحاب المنفّذين من موقع العملية صعب، نظراً للإجراءات الأمنية وانتشار الحواجز الإسرائيلية بين الطرق المؤدية إلى الخليل من بلدات ترقوميا وإذنا وبيت أولا، وهي البلدات الأقرب لموقع العملية. ووقع ثلاث عمليات خلال 36 ساعة، في مربّعات أمنية إسرائيلية توجد فيها كثافة شرطية، أو رصد أماكن آمنية، وإطلاق النار ثم القدرة على الانسحاب من المكان، كما جرى في عملية أمس قرب حاجز ترقوميا، يوحي بأن العمليات تتخطى الطابع الفردي إلى الطابع التنظيمي القائم على التخطيط المسبق. وذلك يعني أن المقاومة بدأت استخدام تكتيك قائم على تخفيف الضغط العسكري الإسرائيلي في شمال الضفة، عبر تنفيذ عمليات في جنوب الضفة، وبالتالي يصبح لزاماً على قوات الأمن الإسرائيلية أن تعيد توزيع انتشارها في مختلف مناطق الضفة، والا تتمركز في جنين وطولكرم وطوباس فقط، وهذا بالضرورة يخفف الضغط الميداني عن محافظات الشمال، وقد يعيق مخططات الحكومة الإسرائيلية بإخلاء مخيّمات جنين وطولكرم التي تواجه حصاراً مشدداً، وفق ما يقول الباحث السياسي من الخليل أشرف بدر. لـ«العربي الجديد». وبحسب بدر، فإن العملية على حاجز ترقوميا تعتبر شكلاً من أشكال الفشل الأمني الاستخباري، لاعتبارات أهمها «أنها جاءت في ظلّ حصار مطبق على المحافظة (منذ عملية شمال الخليل)، وكونها جاءت وسط ارتفاع مستوى التحذيرات الأمنية التي كانت واضحة عبر الإعلام الإسرائيلي بأن الأمور تتجه إلى التصعيد في الضفة وجنوبها، ما يستلزم رفع

جرافة للاحتلال تدمر أحد طرقات مخيم جنين أمس (مصعب الربعاوي/الأناضول)

حالة التأهب. ولكن ذلك كلّه لم يمنع وقوع العملية، على الرغم من العلم المسبق بأن المشهد ذاهب باتجاه التصعيد ولم يتدارك الإسرائيلي لإيقافه، وهذا بحدّ ذاته الفشل الأمني». وجاءت العملية في منطقة أمنية، تعتبر المدخل الذي يمرّ منه المستوطنون والعمّال الفلسطينيون إلى أراضي الداخل المحتل «حاجز ترقوميا»، ودائماً يكون فيها عناصر من الشرطة الإسرائيلية، بالإضافة إلى عشرات الآليات العسكرية وأنظمة مراقبة وكاميرات على الطرق المؤدية إلى الحاجز، كون المنطقة تقع بين مستوطنتي أدورا وتيلم المقامتين على أراضي الفلسطينيين بجانب بلدتي ترقوميا وإذنا. وحسب بدر، فإن ما يميّز العملية أنها «وُجّهت نحو هدف ذي قيمة، بمعنى أنها استطاعت إيقاع الخسائر في صفوف الإسرائيليين، لا سيما وأنها في مربع أمني تمر فيه مركبات المستوطنين باستمرار وبمحيط الحاجز بمستوطنتين، ما يعني أنها منطقة لها حساسية أمنية خاصة، وفيها دوريّات شرطة لا تفارق المكان. وبالمحصلة أن يتم استهداف القوة الأمنية التي مهمتها توفير الأمن للمستوطنين، ذلك يعني أن قوة الشرطة هي من باتت بحاجة للأمن. ومن ناحية أخرى، يفقد المستوطن شعوره بالأمن في هذا المكان، وهذا التوقيت لا يستهان به». وأعرب بدر عن اعتقاده أن ما يقول الباحث السياسي من الخليل، وازدياد وتيرة إطلاق النار، يوحي بفشل «سياسة التدجين الاقتصادي» التي عمل عليها الاحتلال منذ السنوات الماضية. وأشار إلى أن «العملية ليست بحدّ ذاتها ما يشكّل خافزاً لعمليات أخرى، بقدر ما أن الحافز الأساسي هو ما يجري في قطاع غزة، ومحافظات شمال الضفة، وسط تساؤلات تجيب عليها الأيام، إن كانت التنظيمات الفلسطينية قادرة على توفير البيئة اللوجستية الداعمة لهذه المقاومة للجدار والاستيطان الفلسطينية يتمكن من حمايتنا إلا نحن».

وبحسب التقرير الضفي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، فقد أدى إرهاب المستوطنين وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي إلى تهجير خمسة تجمعات بدوية فلسطينية تتكون من 18 عائلة يبلغ عدد أفرادها 118 شخصاً منذ مطلع العام الحالي، يضافون إلى 24 تجمعاً بدوياً فلسطينياً يتكون من 266 عائلة تشمل 1517 فرداً، هُجّروا من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى بعد السابع من أكتوبر الماضي. ويقول داود: «هذه العائلات رُحلت وهُجرت من تجمعاتها بعد فاتورة الصمود التي دفعتها على مدار السنوات والأشهر الماضية، بعد أن هددهم المستوطنون بالقتل والحرق أحياء، وتضييق سبل العيش، بعد السيطرة على ينابيع المياه وإغلاق المراعي والاعتداء على المساكن واقتحامها في انتهاك لحرمات البيوت وترويع الأطفال والنساء، بالإضافة إلى مصادرة سياراتهم الخاصة وجراراتهم الزراعية وسرقة مواشيهم».

أسلوب آخر في سبيل تعزيز سيطرة المستوطنين على الأرض يكشف عنه الناشط في مقاومة الاستيطان أيمن غريب، يتمثل في منحهم تصاريح لإنشاء مزارعهم الخاصة وتزويدها بالبنية التحتية اللازمة من مياه، وكهرباء وحماية مسلحة. ويقول غريب، لـ«العربي الجديد»: «تجد مستوطناً واحداً يستولي على آلاف الدونمات لتحويلها إلى مزارع للعنب والأشجار المثمرة، بينما يُمنع الفلسطيني من زراعة شجرة واحدة في أرضه الخاصة، حتى لو كان يمتلك وثائق إثبات الملكية كافة». ويوضح غريب أن «الإدارة المدنية الإسرائيلية» باتت «صاحبة الولاية القانونية والذراع الإدارية للاحتلال في الضفة الغربية، تُغير تصنيف الأراضي خدمةً للمستوطنين، فتحول الأراضي الزراعية إلى سكنية، والأراضي الخاصة إلى أراضي دولة، وأحياناً إلى محميات طبيعية، وذلك بهدف نزع الأراضي من الفلسطينيين بشكل قسري وإعادة تخصيصها لهم لتثبيت وجودهم». في حين يلاقي الفلسطيني عقبات كثيرة في طريقه حال أراد استصلاح أرضه أو إقامة مشروع عليها. ويضرب غريب مثالاً على مستوطن يدعى «كوكي» يسيطر وحده على ربع مساحة قرية بيت دجن شرق نابلس، مبدياً أسفه لضعف إمكانيات الأهالي في مواجهة هجمات المستوطنين مقارنةً مع عصابات فتيان التلال، وما يلاقونه من تكاتف ودعم حكومتهم. ويقول غريب: «الفلسطينيون في كافة أماكن وجودهم تُركوا وحيدين يصارعون آلة القتل الإسرائيلية، لكن البندق يشعرون بالخذلان أكثر من غيرهم بسبب هدم جرافات الاحتلال بيوتهم ومساكنهم، حيث وجدوا أنفسهم يواجهون إرهاب المستوطنين وقوات الاحتلال من دون أي سند أو دعم، وما يقدمه المستوى السياسي الفلسطيني غير كافٍ ولا يفي بالغرض، حيث بات البدوي الفلسطيني مكشوف الظهر ومحاصراً من المستوطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي».

امتداد للجرائم في غزة

عدّت دولة قطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على مدينتي جنين ومخيمها امتداداً لجرائم الاحتلال الشنيعة المروّعة المستمرة على قطاع غزة، وانتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية. وأكدت وزارة الخارجية القطرية في بيان أمس الأحد، ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، ومساءلة إسرائيل عن جرائمها الوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منجهته، أعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، على منصة إكس، أن بلاده ستتصدى لأي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني.

للحديث تتمة...

عن مغامرة «العربي الجديد»

وليد التليلي

كيف تمكن العودة إلى عشر سنوات من تجربة «العربي الجديد» في كلمات قليلة؟ كيف يمكن تلخيص هذا العقد العربي الذي كان مليئاً بالأحداث والمتغطات المصيرية التي شهدتها منطقتنا، ورواها «العربي الجديد» رواية حرة موضوعية مهنيّة، لا تخشى تبنّيها مقولات الحرية والانعتاق والحقّ في الكرامة. منذ عشر سنوات، بين تلك اللحظات التي كانت فيها النواة الأولى من الزملاء تخطّ الخطوط العريضة لهذه المغامرة الصحافية، مغامرة فكرية أصيلة، ووضع «العربي الجديد» اليوم رحلة قصيرة في عمر الصحافة، لكنها كانت مكثفة بشكل اختزل تغيّرات عميقة شهدها المواطن العربي، وكانت رؤية المؤسسين الثاقبة تنبئ بمواطن «عربي جديد»، قرّر أن يتحرّر وأن ينزع عنه بقوة ما من الصمت، وأن يطالب بحقوقه، كل حقوقه. وننتبه اليوم، أمام هذه المقاومة المتواصلة، برغم الانكسار والتعثّر، أن هناك «عربياً جديداً» بالفعل، انتبهت مؤسّستنا إلى ضرورة نقل روايته ومواقفه، انتصاراً للمهنة التي تتكفل أساساً بسرد قصص الناس كما هي، وانتصاراً لقيم الحرية وحقوق الإنسان والعدل.

ولذلك، نفخر اليوم، نحن الصحافيين، في «العربي الجديد»، عندما نرفع الهاتف، ونطلب تصريحاً من أي مصدر أو مسؤول أو... لـ«العربي الجديد»، فنحن في صفّ الديمقراطية والحرّية، ونحن، بالخصوص في صفّ المقاومة، ندافع مع قلّة المدافعين عن أقدس القضايا وأنبلها، ولم تقذف بنا لقمة العيش ولم تضطرّنا ولو إلى الصمت عن مبادئنا، فضلاً عن دوسها. والحقيقة أننا لا نجد أي عناء، في التعامل مع كل المتناقضات السياسية، فالكلّ يتحدث إلينا، مطمئنا إلى مهنيّتنا وإلى حيادنا وأمانتنا في نقل المواقف، كما هي، إيماناً بحقّ الاختلاف وحرية الرأي والتعبير، وهذه ثمار عمل عشر سنوات تُحدّث خلالها شخصية هذه المؤسسة الإعلامية شيئاً فشيئاً، وبُذلت فيها جهود كبيرة لتأسيس مسار صحافي، وسط عشرات من الصحف والمواقع الراسخة دولياً. ولم يكن ذلك مضموناً في البداية، فالمنافسة شرسة، والواقع الإعلامي يشهد تطورات، بل انفجارات متتالية، وكان لا بد من مسايرة كل تلك المتغيّرات التقنية بسرعة، حتى نكون في خدمة ملايين المتابعين في العالم، برواية عربية صادقة، تكون محملاً لآمال الناس وهمومهم، لا تزيّفها من أجل هدف سياسي عابر، بل تضعها لبنة لبنة في بناء ثابتٍ يؤسّس لغد عربي حقيقي، وليس وهما، وبإمكانه الصمود أمام كل المعاول الممكنة.

إرهاب متصاعد في الضفة لمحاولة فرض «دولة المستوطنين»

> ينبئ تطور إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، عن مضي حكومة بنيامين نتنياهو في تنفيذ حلمهم بإنهاء الوجود الفلسطيني في الضفة

رام الله ـ ساهر خويرة

يتصاعد إرهاب المستوطنين بشكل لافت في الآونة الأخيرة في عدة مناطق من الضفة الغربية، وصولاً إلى مرحلة قتل عدد من الفلسطينيين، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. ووقعت أحدث الهجمات مساء أول من أمس السبت على بلدة قصرة جنوب نابلس شمالي الضفة، ما أوقع عدة إصابات، وسط تحذيرات من أن تكون ممارسات المستوطنين تهدف إلى إقامة دولتهم بالضفة بعد تهجير الفلسطينيين منها. أسبوعان مرا على استشهاد الشاب رشيد عبد القادر السدة (23 سنة) وحرق عدد من المنازل والمركبات بعد تعرض قرية جيت، غرب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، لهجوم شنّه عليها نحو 100 مستوطن معظمهم كانوا ملثمين، بحماية جيش الاحتلال، الذي أقر بعد تحقيق، ادعى أنه أجراه، بتواطؤ عدد من جنوده في الهجوم. حادثة استشهاد السدة لم تكن الأخيرة، ففي 27 أغسطس/آب الماضي، هاجم مستوطنون مسلحون قرية وادٍ رحال جنوب بيت لحم، جنوبي الضفة المحتلة، وقتلوا خليل سالم زيادة (40 عاماً) وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح. وهذه المرة أيضاً تدخل جيش الاحتلال وأطلق قنابل الصوت والغاز السام باتجاه المواطنين، لتأمين حماية وانسحاب المعتدين. وقبل الحادثتين وبعدهما، واصلت مجموعات منظمة من المستوطنين شن هجمات، خصوصاً في مناطق الأغوار وجنوب نابلس، أسفرت عن تهجير عدد من التجمعات البدوية والشروع بإقامة بؤر استيطانية مكانها، كما جرى مع التجمع البدوي أم الجمال في الأغوار الشمالية.

يقول الناشط هيثم السدة، لـ«العربي الجديد»، إن «الهجوم الذي تعرضت له قرية جيت بعد حدثاً مفصلياً، ينبئ عن تطور خطير في الهجمات التي يشنها المستوطنون. فمجرد استذكار ما جرى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه منظم ومخطط له بعناية، حيث وقع الاختيار على المنطقة المستهدفة كونها قريبة من مستوطنة «جلعاد» ما سهل على المهاجمين الاقتحام والانسحاب. كما أنها تمتاز بقلة المنازل والمواطنين فيها، كونها تقع على طرف القرية». ويضيف السدة: «هذا ليس أمراً عفوياً، وهو يشي بوجود مجموعات تعمل على المراقبة والرصد وأخرى تنفذ وتهاجم، واعتقد أن هناك مجموعات إسناد قد تشترك حال لزم الأمر». ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وثّق الناشطون في قرية جيت مصادرة آلاف الدونمات من أراضيها، بالإضافة إلى حرق قرابة 500 شجرة زيتون، كما جرى تجريف نحو 400 دونم من أراضي المزارعين، فيما منع الأهالي من الوصول إلى 2000 دونم.

من جهته، يوضح رئيس المجلس القروي لوادٍ رحال حمدي زيادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن القرية تتعرض منذ عقود لاعتداءات من مستوطني مستوطنة «أفرات» المقامة على أراضي الفلسطينيين تتمثل بسرقة المحاصيل الزراعية وإغراق الأراضي بالمياه العادمة القادمة من المستوطنة، لكن أن يصل الأمر إلى تنفيذ هجوم دموي يؤدي إلى استشهاد أحد أبناء القرية، في ظل تواطؤ معلن من جنود الاحتلال، فهذا لم يكن بالحسبان. ويشير إلى أن تصاعد إرهاب المستوطنين وشنهم هجوماً على قرية وادٍ رحال يأتي بعد موجة من التصريحات الإسرائيلية التي تستنكر ما جرى في قرية جيت، وتوعد بملاحقة الفاعلين، ما يؤكد أنها مجرد كلام في الهواء، لا يمكن الانخداع بها، وأكبر دليل أن الهجوم تكرر بالدموية نفسها في وادٍ رحال. ويقول زيادة: «أنا أؤكد أن ما جرى في وادٍ رحال لم يكن ليحدث لولا أن هناك ضوءاً أخضر من جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية التي تدرب وتسلح المستوطنين وتدعمهم وتوفر لهم الحماية من الملاحقة والمساءلة». ويشترك زيادة مع السدة في اعتبار أن «ما يجري بالضفة يدفع لتوجيه دعوة للكل الفلسطيني لحماية البلدات والقرى التي تتعرض لاعتداءات المستوطنين، وعدم الاكتفاء بالمشاهدة والرصد، لأن الاعتماد على الذات أفضل من انتظار الدعم الحكومي أو الرسمي الذي لن يأتي، وإن أتى فسيكون متأخراً».

ويقول مدير مركز أبحاث الأراضي محمود الصيفي، لـ«العربي الجديد»، إن «حكومة الاحتلال بقيادة بنيامين نتنياهو هي حكومة مستوطنين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهي ماضية من دون أي تردد في تنفيذ حلمها بإنهاء الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، وأكبر دليل على ذلك أن الهجمات على مدار العقود الماضية كانت تتركز على تفريغ المناطق المصنفة (ج) من الفلسطينيين، وعندما شارفت على إنهاء هذه المهمة انتقلت فوراً ومن دون توقف إلى المناطق المصنفة (ب)، وأعلنت ذلك من خلال تصريحات لوزير مالية الاحتلال بتسلئيل سموتريتش، والدور القادم سيكون بحق سكان المدن في مناطق (أ)». ويوضح الصيفي أن هدف تصاعد منظمات في إرهاب المستوطنين الذي بدأ بغارات ليلية متباعدة تهدف إلى حرق وقطع أشجار الزيتون وحرق المحاصيل وانتهى بهجمات مسلحة على المناطق الريفية، استشهد فيها 19 فلسطينياً منذ السابع من أكتوبر الماضي، وحرق الممتلكات، «ما يؤكد المخاوف التي طالما حذرنا منها، من أن هناك دولة للمستوطنين بخطط لإقامتها في الضفة الغربية».

وعن تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة، يقول منسق الدائرة الإعلامية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، أمير داود، لـ«العربي الجديد»، إن «دولة المستوطنين في الضفة حلم لطالما راودهم، وفي سبيل الحصول، عليه شُرعت قوانين كثيرة، من أبرزها قانون ضم الضفة الغربية، وقانون أملاك الغائبين، وأي قطعة أرض تضع دولة الاحتلال يدها عليها فهذا يعني تلقائياً أنها باتت في يد المستوطنين». وبلفت داود إلى الخطورة الكبيرة التي ينطوي عليها إرهاب المستوطنين بهدف تهجير التجمعات البدوية والرعوية من مسافر يطا جنوباً إلى أطراف بيسان شمالاً، ووادي يطا والخليل وبيت لحم وأريحا والقدس أيضاً. ويرى أن «إسرائيل تنفذ سياسة خطيرة، تهدف إلى قتل وطرد كل الفلسطينيين وتستخدم المستوطنين أداةً لتنفيذ مخططها، مستثمرة الانشغال الدولي بالحرب على غزة». ويقول: «في ظل الصمت العالمي عما يجري من حرب إبادة في غزة، وغض الطرف عما يجري في الضفة، هناك حقيقة واحدة تتمثل بأنه لن يتمكن من حمايتنا إلا نحن».

من الدمار الذي خلّفه المستوطنون في جيت، 16 أغسطس 2024 (الأصبحي الشامية/Getty)

شرعنة 35% من البؤر

كشف تقرير، أخيراً، لمنظمة «بمكوم-مخططون من أجل حقوق التخطيط»، وهي إحدى المنظمات الحقوقية الإسرائيلية غير الحكومية، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو (الصورة) تدفع قدماً باتجاه شرعنة 35% من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. وبشكل المخطط حسب الأنظمة، تسوية 70 بؤرة استيطانية ضمن أصل 200 واقعة في مناطق (ج)، بينها «49 بؤرة مملوكة ملكية خاصة».

شرق غرب

إيران: الضباب سبب سقوط مروحية رئيسي

أعلنت لجنة التحقيق في حادث تحطم مروحية الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي (الصورة) ورفاقه في مايو/أيار الماضي، والتي شكلتها الأركان العامة للقوات المسلحة، أمس الأحد، أن السبب الرئيس لسقوط المروحية كان «ظروف الطقس المعقدة للمنطقة في فصل الربيع ما سبب فجاة ضباباً صاعداً مكثفاً»، مشيرة إلى أن هذا الأمر سبب اصطدام المروحية بالجبل وتحطمها. وأكدت اللجنة، أمس الأحد، أنها درست احتمالات متعددة ثبت عدم صحتها.

(العربي الجديد)

توتر في كسلا بعد مقتل شاب تحت التعذيب

تعيش مدينة كسلا شرقي السودان أجواء من التوتر عقب مقتل شاب تحت التعذيب على يد الأجهزة بـ...ح...سب ما يقول ذووه. وأغلق محتجون في المدينة، أمس الأحد، السوق والطرقات العامة، ونظموا وقفة أمام مقر جهاز المخابرات العامة المحاط احتجاجاً على مقتل الأمين محمد نور، بعد اعتقاله الخميس الماضي من منطقة وشريفي، بواسطة جهاز المخابرات العامة، الذي أبلغ أسرته بوفاته. في المقابل، أصرت الأسرة على نقل الجثة للطب الشرعي الذي أثبت وجود آثار تعذيب ما آثار غضبا واسعة في المدينة.

(العربي الجديد)

مباحثات هاتفية بين أردوغان وبن سلمان

أعلن مكتب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، في منشور على منصة إكس أمس الأحد، أن أردوغان بحث في اتصال هاتفي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الوضع في قطاع غزة إلى جانب التطورات الإقليمية والعالمية. وقال المكتب: «أكد أردوغان أهمية التحرك المشترك من جانب الدول المسلمة الرئيس لسقوط المروحية كان لسحب الاعتراف الإسرائيلي بدولة فلسطين». وأضاف البيان أن «عدد المعتقلين منذ بدء العملية العسكرية التي أعلن عنها الاحتلال في الضفة (الأربعاء الماضي) ارتفع إلى نحو 110».

الحوثيون يستهدفون سفينة جديدة

أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، أول من أمس السبت، شن هجوم على سفينة شحن في البحر الأحمر، كانت قوة بحرية أغارت في وقت سابق بأنها ترفع علم ليبيريا واستهدفت بصاروخين بالستيين انفجرا على مقربة منها. وقال: «نفذت القوات المسلحة اليمنية عملية عسكرية استهدفت سفينة كروتون»، مضيفاً أنّ الهجوم أدى إلى «إصابتها».

(فرانس برس)

رئيس الوزراء السنغالي يدعو إلى عزل إسرائيل

اتهم رئيس الوزراء السنغالي عثمان سونكو، أول من أمس السبت، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بمواصلة الحرب في قطاع غزة من أجل بقائه السياسي، داعياً إلى عزل إسرائيل لوقف حد لهذه «الهجية المدعومة من بعض الدول الغربية». وقال سونكو، خلال تجمع دعماً للفلسطينيين في السنغال، في دكار: «يجب أن نجمع كل من يندد بهذا الظلم، وأن نعمل من أجل حل سياسي يتمثل في عزل دولة إسرائيل، (حل) العزل السياسي».

(فرانس برس)

الحدث

إضراب في إسرائيل اليوم للضغط على نتنياهو بهدف التوصل إلى صفقة تبادل

الاحتلال يستعيد جثامين 6 محتجزين

فجّر عثور قوات الاحتلال الإسرائيلي على مزيد من جثث المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة حماس في غزة، رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، مجدداً، في عين عاصفة خصومه السياسيين وأهالي المحتجزين، مع ما يفضحه الإعلان مرة أخرى، عن رهن نتنياهو قرار وقف الحرب وإستعادة المحتجزين، أو عدمه، برغبته في إبقاء ائتلافه الحكومي اليميني المتطرف، في وقت سارعت فيه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لتبني مزاعم الاحتلال بتحميل حركة حماس المسؤولية عن مقتلهم تماشياً مع الترويج كما جرت العادة لإمكانية التوصل إلى اتفاق، رغم آلة القتل الإسرائيلية الوحشية المستمرة في غزة، وتوسيع العدوان بشكل لافت إلى الضفة. بموازاة ذلك، بدأت حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي تقودها الأمم المتحدة وسط إقبال خفيف في ظل مواصلة جيش الاحتلال قتل المدنيين في غزة ورفضه الموافقة على هدنة لتأمين نجاح حملة التطعيم، إذ استشهد أمس عدد من الفلسطينيين وأصيب آخرون، في قصف إسرائيلي استهدف مدرسة صفد شمال غربي حي الزيتون شرقي مدينة غزة، وتؤوي المئات من النازحين الفلسطينيين. كما سقط شهداء ومصابون بقصف إسرائيلي على منطقة المواصي غربي خانيونس.

وأعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال دانيال هغاري عن انتشال الجثث الست للمحتجزين الإسرائيليين من نفق في مدينة في رفح، تعود إلى كرمل غات وعيدن بروشالي وهيرش غولدبرج بولين (يحمل الجنسية الأميركية) والكسندر لوبنوف والموج ساروسي واوري دانينو، زاعماً بحسب «تقدير» جيش الاحتلال، أنهم «قتلوا بوحشية على يد إرهابيي حماس قبل وقت قصير من وصولنا إليهم». وذكر هغاري أنه تمّ العثور على الجثث على بعد كيلومتر واحد من مكان العثور على المحتجز فرحان القاضي، حيّاً، وهو من البدو، قبل أيام، زاعماً أنه بعد تحديد موقع القاضي، صدرت تعليمات للقوات بتوخي الحذر تحسباً لوجود محتجزين آخرين في المنطقة، لكن لم تكن هناك معلومات دقيقة عن مكانهم.

وعلى الفور، سارع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى نفض يده من مقتل محتجزين جدد، مؤكداً أن «إسرائيل لن تهدأ حتى تلقي القبض على المسؤولين عن قتل الرهائن». واتهم حركة حماس بإفشال صفقة التبادل، قائلاً: «من يقتل رهائننا لا يرد اتفاقاً»، وإن حكومته «تجري مفاوضات مكثفة وحماس ترفض بشدة أي عرض».

من جهتها، حمّلت «حماس» إسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية استمرار الحرب وإفشال التوصل إلى صفقة، مؤكدة أن بنيامين نتنياهو إلى نفض يده من مقتل المحتجزين الستة قتلوا بقصف إسرائيلي، وأن ثلاثة منهم، كانت أسماؤهم مدرجة للتبادل ضمن المرحلة الأولى من الصفقة المحتملة. وقالت «حماس»، في بيان: «نحمل الإرهابي المجرم نتنياهو كامل المسؤولية عن حياة الأسرى الذين قتلوا برصاص جيشه»، مضيفة أن «محاولات التضليل التي يقودها نتنياهو للتنصل من انغلاق المفاوضات لن تعفيه من تحمل المسؤولية». وشدّدت على أن «تهديدات نتنياهو باستهداف قادة المقاومة تؤكد عمق الأزمة التي يعيشها وحالة العجز التي يواجهها كيانه». وأكدت أن رئيس حكومة الاحتلال «وضع الكثير من الشروط المعطلة لجهود الوسطاء».

وفي هذا السياق، نقلت وكالة رويترز عن المسؤول في «حماس» سامي أبو زهري، قوله إن نتنياهو هو المسؤول عن مقتل الأسرى الإسرائيليين، وهو حريص على قتل الجميع للاستمرار في الحرب، ولذا على الإسرائيليين أن يختاروا بينه أو

> غالانت: يجب على الحكومة أن تتراجع عن البقاء في فيلادلفيا
>
> هاريس: يجب القضاء على التهديد الذي تشكله حماس

من احتجاج لعائلات المحتجزين أمام مكتب نتنياهو في القدس المحتلة أمس (أحمد غرابلي/فرانس برس)

«أرض لن تعود للسكان»

أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، في بيان، أن «الكابينت لن يوافق على صفقة استسلام من شأنها أن تتخلى عن أمن إسرائيل، لكنه سيوجّه الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية إلى فرض ألمان باهظة على حماس ومن يوفر لها الغطاء والملاوى». وطالب بـ«تقليص (مساحة) قطاع غزة، وأن تتحرك قوات الجيش مسافة كيلومترين إلى عمق القطاع من الحدود الحالية وأن تتخلص كل شيء في طريقها. هذه أرض لن تعود أبداً إلى سكان غزة».

متابعة

غالانت في واشنطن، مارس الماضي (وير تو شميدت/فرانس برس)

تهديدات إسرائيلية لحزب الله

وجّه وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أمس الأحد، مزيداً من التهديدات بمواصلة «ضرب حزب الله» في لبنان، وذلك خلال زيارة له للحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، في وقت تواصل فيه تبادل النار بين جيش الاحتلال وبين حزب الله على طول الحدود بين لبنان وشمال فلسطين.

وقال غالانت، خلال زيارة للحدود مع لبنان، إن «الثمن الذي ندفعه لن يذهب سدى وسنواصل ضرب حزب الله حتى نعيد سكان الشمال»، في إشارة إلى المستوطنين في شمال فلسطين المحتلة. مع العلم أن غالانت كان دعا قبل أيام إلى توسيع أهداف الحرب على قطاع غزة قائلاً: «مهمتنا على الجبهة الشمالية واضحة، ضمان عودة سكان بلدات الشمال إلى ديارهم بسلام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد أن نوسع أهداف الحرب وأن نضم إلى الأهداف عودة سكان شمال إسرائيل إلى ديارهم بسلام».

في الأثناء، تواصل تبادل القصف على طول الحدود، وأصيب أربعة لبنانيين في غارة للاحتلال استهدفت بلدة عيتا الشعب فيما شنّ جيش الاحتلال غارات أخرى، استهدفت بلدات رميش ومحيبيب ومركبا وعيتا الشعب وأطراف كفركلا والناقورة. كما أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» (وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية)، بإلقاء مسيّرة إسرائيلية مواد حارقة بالقرب من بلدية العديسة، بالتزامن مع قصف مدفعي على البلدة وعلى أطراف بلدة الوزاني، علماً أن حرائق عدة كانت اشتعلت أول من أمس، في عدد من الأحراش اللبنانية على الحدود بعد إلقاء جيش الاحتلال مواد حارقة على مناطق عدة من مسيّراته.

من جهته، أعلن حزب الله أمس عن تنفيذه عدداً من العمليات التي قال إنه استهدف بها مواقع عسكرية للاحتلال، في شمال فلسطين، إذ أعلن أن مقاتليه «استهدفوا موقع جل العلم بقذائف المدفعية وأصابوه إصابة مباشرة»، كما استهدفوا «التجهيزات التجسسية في موقع حدب يارون بمحلقة هجومية انقضاضية أصابتها مباشرة مما أدى إلى تدميرها». وفق بيان للحزب الذي أعلن أيضاً استهداف انتشار لجنود الاحتلال في محيط موقع المرج بالأسلحة الصاروخية ودورية للجيش الإسرائيلي قرب حاجز كفريوفال حيث حقق «إصابات مؤكدة»، وذلك رداً على اعتداء سابق لجيش الاحتلال على بلدة رميش. كما أعلن استهداف تجهيزات تجسسية في موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة. وتداولت وسائل إعلام إسرائيلية، بحسب موقع عرب 48، أنباء عن إصابة شخصين بجراح خطرة من جراء استهداف موقع كفريوفال بصاروخ مضاد للمدرعات أطلق من جنوب لبنان، فيما أعلن مستشفى صفد أن ثلاثة مصابين بالحدث من كفريوفال وصلوا إلى المستشفى، حالة أحدهم خطرة، بحسب الموقع.

في غضون ذلك، أثار إعلان مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يوم أمس، عودة السكرتير العسكري للحكومة الجنرال رومان غوفمان من موسكو (عاد يوم أمس)، ضجة إعلامية، حيث قال مكتب نتنياهو إن غوفمان زار موسكو للترويج لصفقة المختطفين، فيما نقل موقع والا عن مسؤول سياسي إسرائيلي تأكيده أن هدف الزيارة كان بحث الملف الإيراني وليس المختطفين. من جهتها، نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مسؤولين إسرائيليين، تأكيدهم أن زيارة السكرتير العسكري إلى العاصمة الروسية، كان «مخططاً لها مسبقاً وركزت على إيران وحزب الله».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول، قنا)

شرق غرب

3 قتلى من النظام السوري بهجوم لـ«داعش» بالبادية

قتل 3 عناصر من مليشيا «الدفاع الوطني» التابعة للنظام السوري، أمس الأحد، في كمين نصبه عناصر من تنظيم داعش في البادية السورية. ووقع الهجوم في بادية أثريا بريف حماة، وعلى إثره شنّت طائرات روسية حربية غارات عديدة على مواقع يُشتبه في أن عناصر «داعش» ينتشرون فيها، في مناطق بادية حمص والرقة ودير الزور.

(العربي الجديد)

قتيل ومصابان للأمن العراقي بانفجار عبوة

أعلنت قوات الأمن العراقية، أمس الأحد، مقتل أحد عناصرها وإصابة اثنين آخرين في انفجار عبوة ناسفة غربي العراق. وقال مصدر أمني، في تصريح صحافي، إن عنصراً من القوات الأمنية قتل وأصيب اثنان آخران بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريتهم على طريق بيجي - حديثة في محافظة الأنبار غرب العراق، فيما أعلنت خلية الإعلام الأمني، اعتقال عنصرين من تنظيم داعش في محافظة الأنبار والسليمانية شمال العراق.

(قنا)

توتر جديد بين خفر السواحل الصيني والفيليبيني

تبادلت الصين والفيليبين، أول من أمس السبت، الاتهامات بالتسبب في تصادم متعمد بين اثنتين من سفنهما التابعة لخفر السواحل قرب شعاب سابينا كول المرجانية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. وقال المتحدث باسم خفر السواحل الصيني ليو ديجون إن سفينة فيليبينية اصطدمت «عمداً» بسفينة صينية، فيما قال نظيره الفيليبيني جاي تاريبلا (الصورة) إن سفينة خفر السواحل الصينية هي من «صدم 3 مرات وبشكل مباشر ومتعمد» السفينة الفيليبينية.

(فرانس برس)

لا ناجين من تحطم مروحية عسكرية روسية

أعلنت وزارة الطوارئ الروسية، أمس الأحد، عدم العثور على ناجين، إثر تحطم مروحية عسكرية روسية من طراز مي 8 تي، مطلع الأسبوع الحالي، وعلى متنها 22 راكباً، بعدما سقطت في شبه جزيرة كامتشاتكا في أقصى الشرق الروسي. وواجهت كامتشاتكا التي تقع على بعد نحو 7100 كيلومتر إلى الشرق من موسكو، مطلع الأسبوع، إعصاراً قوياً. وقالت وكالة أنباء ريا نوفوستي نقلاً عن الوزارة إن جميع من كانوا على متن الطائرة يفترض أنهم لقوا حتفهم، مضيفة أن المروحية ربما تحطمت بسبب ضعف الرؤية في ظل ظروف جوية سيئة.

(رويترز، أسوشييتد برس)

أذربيجان تصوّت في انتخابات برلمانية مبكرة

أدلى الناخبون في أذربيجان، أمس الأحد، بأصواتهم في انتخابات برلمانية مبكرة، هي الأولى منذ استعادة هذا البلد السيطرة الكاملة على إقليم ناغورنو كاراباخ من يد أرمينيا. ولا يتوقع أن يؤدي التصويت إلى تغييرات كبيرة في برلمان أذربيجان الذي يهيمن عليه حزب «أذربيجان الجديدة» الذي يقوده الرئيس إلهام علييف (الصورة)، والذي يمتلك 69 من أصل 125 مقعداً في البرلمان المنتهية ولايته.

(أسوشييتد برس)

تقرير

مصر... اتساع المطالبات بسحب مشروع قانون الإجراءات الجنائية

يتوسع الرفض لمشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد في مصر، وذلك مع مواصلة البرلمان مناقشة بنوده، إذ تبرز مطالبات حقوقية وسياسية ونقابية بضرورة أن يشمل القانون ضمانات واضحة بعدم التحايل عليه واستغلاله لتمديد الحبس الاحتياطي وتدويره

من أمام سجن بدر شرق القاهرة، يناير 2022 (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

طالب قانونيون وسياسيون ونقابيون في مصر بسحب مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي صاغته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس النواب المصري، لعدم اتساقه مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مصر. ودعوا إلى الإسراع في إخلاء سبيل كل معتقل تجاوز مدة الحبس الاحتياطي طبقاً للقانون الحالي. وأثار مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي يناقشه البرلمان المصري حالياً، مخاوف حول وضع الحريات والعدالة. وشدد متابعون ومتخوفون منه على أهمية تضمينه ما يكفل عدم استخدام التعديلات مدخلاً خلفياً لاستمرار مدد الحبس الاحتياطي دون نهاية. وناقش قانونيون وخبراء وصحافيون، اجتمعوا الخميس الماضي في جلسة نظّمها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة، مواد وأحكام وفلسفة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، ووافق الحاضرون على «المطالبة بسرعة سحب مسودة مشروع القانون من مجلس النواب، وإعادة طرح مشروع القانون للحوار المجتمعي الواسع مع الخبراء وأساتذة القانون والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، وضرورة الإسراع بإصدار قرار بقانون يقضي بتقليل مدد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في القانون، بما لا يجاوز سنة على الأكثر». واتفق الحاضرون في الجلسة، التي تابعت «العربي الجديد» تفاصيلها، على «ضرورة تفعيل نصوص الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية الحالي، وما يترتب على ذلك من ضرورة الإفراج عن جميع من تجاوزت مدة حبسهم الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون، وذلك لحين صدور قرار بقانون بتقليل مدد الحبس الاحتياطي». وتوافق الخبراء، الذين كان من بينهم الفقيه الدستوري والمحامي بالنقض عصام الإسلامبولي، والمحامي بالنقض ومدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية، مالك عدلي، والمحامي الحقوقي والمعتقل السابق محمد الباقر، بالإضافة إلى مدير المركز المحامي الحقوقي ناصر أمين، على «تشكيل لجنة قانونية لصياغة نصوص بديلة تتسق مع الدستور والمواثيق الحقوقية للمساهمة في أي نقاش مجتمعي جاد حول هذا القانون».

وحول الضمانات الواجب توافرها في القانون المعدل لضمان عدم التحايل عليه بما يسمح باستمرار الحبس الاحتياطي لفترات مفتوحة، فقد رأى نائب رئيس محكمة النقض السابق، المستشار محمد ناجي دربالة، «ضرورة أن تكون التعديلات المراد إدخالها على قانون الإجراءات الجنائية، جامعة مانعة، وخالية من أي نصوص قد تُفسّر على أوجه عدة». وأكد دربالة في حديث لـ«العربي الجديد»، «أهمية إلزام جهات التحقيق بإنهاء التحقيق خلال فترة زمنية محددة لا تزيد بأي حال من الأحوال على شهرين، وبعدها تنقضي الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة أو يُقدَّم المحبوس احتياطياً إلى محاكمة عاجلة». وشدّد دربالة أيضاً على «ضرورة تمتع النيابة العامة والقضاء بالاستقلال التام، دون تدخل السلطة في شؤونها أو فرض توجهات معينة تحد من حقها في إطلاق سراح المحبوس احتياطياً في أسرع وقت، وليس التمديد الاحتياطي بلا حدود لأهداف سياسية»، مشيراً إلى أنه «كان يفضّل وجود نص دستوري يتعلق بمدة الحبس الاحتياطي، باعتبار أن الضمان الدستوري يقطع الطريق على أي تلاعب في قانون الإجراءات الجنائية». وذكّر دربالة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه حاول خلال عضويته في الجمعية التأسيسية لدستور 2012 العمل على تضمين مدد الحبس الاحتياطي في مشروع الدستور، لكن جرى التوافق على قصر الأمر على قانون الإجراءات الجنائية. وشدّد على «ضرورة تضمين تعديلات قانون الإجراءات الجنائية فرض عقوبات سالبة للحرية على أي عضو في الهيئة القضائية أو النيابة العامة، يتهاون في احترام أي تعديل يجري إدخاله على القانون، باعتبار أن التواطؤ في استمرار الحبس الاحتياطي دون وجه حق، بعد جريمة يجب معاقبة مرتكبها بعقوبات مغلظة تصل إلى الحبس، وذلك لمنع تكرار المأساة الحالية مجدداً». وأشار نائب رئيس محكمة النقض السابق إلى «ضرورة تضمين الحق في التعويضات، حيث تُصرف تعويضات مجزية للمتضررين من الحبس الاحتياطي دون سند من القانون»، مؤكداً أن «الآلاف من المحبوسين احتياطياً قد فقدوا وظائفهم وتضررت عائلاتهم بشكل واضح، ما يستوجب صرف تعويضات مجزية تكون فيها الكلمة الفصل للقضاء، وليس لتوجيهات السلطة التنفيذية، كما حدث في مناسبات سابقة».

> محمد ناجي دربالة: ضرورة تمتع القضاء بالاستقلال التام
>
> أحمد بهاء الدين شعبان: الحبس الاحتياطي تحوّل إلى عقوبة

ورأى الأمين العام للحزب المصري الاشتراكي، أحمد بهاء الدين شعبان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «تقنين مدد الحبس الاحتياطي وظروفه، سيُسهم بالتأكيد في تحقيق انفراجة حقيقية في ملف حقوق الإنسان في مصر، لأنّ من غير المعقول ترك الحبس الاحتياطي لتقديرات أجهزة الأمن لكي تحوله من مجرد إجراء احترازي، إلى عقوبة غير معلنة تمتد إلى عدد من السنوات، وربما أربع أو خمس سنوات، ثم يمكن للأجهزة تدوير صاحب هذا الحظ السيئ باختلاق تهم جديدة قبل أن تنقضي مدة الحبس الاحتياطي الأساسية، فيجد نفسه متهماً في تهمة أخرى تلقي به في الزنازين لسنوات طويلة أخرى».

وأضاف شعبان أن «الحبس الاحتياطي تحول إلى عقوبة دون قدرة على تقديم مبررات حقيقية أو التزام القضاء تفسيراً قانونياً مقنعاً للجرائم التي ارتكبها الشخص (سيئ الحظ) الذي تضعه ظروفه أمام مثل هذه الممارسة في قضية الحبس الاحتياطي». وشدّد على أنّ «إعادة القضية إلى نصابها الحقيقي ووضع ضوابط حقيقية لعدم تحويل الحبس الاحتياطي إلى وسيلة انتقام وترويع للمعارضين السياسيين أو حتى المواطن العادي، ضرورة قصوى»، معرباً عن اعتقاده بأنه «إذا صدقت الدولة في الاستجابة وإجراء هذا التطور، سيكون مؤشراً على أن تضحيات المعارضة وسجن رفاقنا من الشباب والكبار، وتضحيات المتفقين المصريين الوطنيين وأخرهم المهندس يحيى حسين عبد الهادي، لم تذهب سدى، بل آتت أكلها، واستطاعت أن تزحزح صخرة القمع والقبضة الحديدية التي تحكم سيطرتها على مصائر العباد والبلاد».

وقرّر مجلس النقابة العامة للمحامين في اجتماعه مع نقباء المجالس الفرعية، يوم الاثنين الماضي، إعداد مذكرة تفصيلية عاجلة بالنصوص المعترض عليها مقارنة بنصوص قانون الإجراءات الجنائية الحالي، وما شابها من مخالفات دستورية، والمقترحات البديلة بشأن التعديل والحذف والإضافة، على أن تسلّم المذكرة رسمياً لرئيس مجلس النواب (حنفي جبالي)، ورئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في المجلس (إبراهيم الهنيدي). كذلك طالب مجلس المحامين، مجلس النواب، بعرض مشروع قانون الإجراءات الجنائية على مجلس الشيوخ، لـ«مزيد من المناقشة وفقاً لما أجازه له الدستور والقانون في هذا الشأن»، و«فتح قنوات التواصل كافة مع جميع الجهات المعنية لعمل اللازم نحو إعادة مشروع القانون لاستكمال دراسته الواقعية والتشريعية والحوار القانوني المجتمعي بشأنها».

وفي خطاب من نقيب الصحافيين خالد البلشي، إلى نقيب المحامين عبد الحليم علام، أعلن البلشي «تضامنه الكامل مع كل ما ورد في بيان نقابة المحامين بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية».

قضية

مع ارتفاع منسوب التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا بشكل تصاعدي منذ الغزو الروسي، تبقى هناك محددات وكوابح عدة لانجرار مينسك إلى جانب موسكو في القتال، ويبقى الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو يتارجح بين نار موسكو وضغوط الداخل والغرب

التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا

محددات وكوابح انجرار مينسك للحرب ضد كييف

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

على خلفية التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا وتقارير إعلامية وتقديرات لخبراء بأن مينسك قد تدخل الحرب مع روسيا ضد أوكرانيا، نفى الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، الخميس الماضي، وجود أي نيّة لإرسال جيشه للقتال في الخارج. وقال الرئيس البيلاروسي: «لم تصدر أي أوامر بالذهاب للقتال خارج بيلاروسيا، ولن تصدر. لن نقاتل إلا عندما يأتي إلينا شخص بنوايا سيئة. هذا كل شيء».

أسباب التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا

وتوترت العلاقات بين أوكرانيا وبيلاروسيا منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا، وسماح لوكاشينكو للقوات الروسية في فبراير/شباط 2022 باستخدام أراضي بلاده للتقدم نحو المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية في أوكرانيا بهدف التقدم نحو كييف، ولاحقاً تأمين خطوط لانسحاب هذه القوات بعد فشل احتلال العاصمة الأوكرانية والكشف عن مجازر بوتشا (اتّهم القوّات الروسية بارتكاب سلسلة من عمليات القتل الجماعي أثناء احتلالها لبوتشا، والذي استمر بين 4 و31 مارس 2022، بينما تصر موسكو على نفي وقوفها وراء مجزرة بوتشا، مشككة في وقوعها من أساسه).

ورغم ارتفاع منسوب التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، فإن كييف ومينسك سعتا إلى المحافظة على علاقات تمنع في حدّها الأدنى الانجرار إلى حرب مباشرة.

ومنذ نهاية يونيو/حزيران الماضي، خيّمت أجواء التوتر العسكري نتيجة تبادل الاتهامات بين الطرفين بحشد قوات على الحدود، والإعلان عن نشر صواريخ روسية على أراض بيلاروسية. وزادت احتمالات دخول بيلاروسيا المباشر في الحرب بعد الهجوم الأوكراني على مقاطعة كورسك خلال الأسابيع الماضية، وتعرّض جزء من «دولة الاتحاد» مع روسيا لاحتلال قوة أجنبية. وفي 18 أغسطس/آب الماضي، قال لوكاشينكو إن بيلاروسيا نقلت ما يقرب من ثلث جيشها إلى الحدود مع أوكرانيا.

ووفقاً للوكاشينكو، كان لا بد من اتخاذ مثل هذه الخطوة نظراً لحقيقة أن أوكرانيا «لا تحتفظ بأكثر من 120 ألف عسكري بالقرب من الحدود مع بيلاروسيا فحسب، بل بدأت أيضاً في نقل وحدات إضافية». وبعدها بيومين، ذكر الرئيس البيلاروسي، في مقابلة مع قناة «روسيا 1» الحكومية الروسية، أن المسيّرات الأوكرانية انتهكت المجال الجوي لبلاده مرات عدة، وأكد أن الجيش البيلاروسي اتخذ الاحتياطات اللازمة ضد التهديدات من جهة أوكرانيا، بزرع الغام ونشر جنود على الحدود.

ونفت أوكرانيا حشد قواتها على الحدود مع بيلاروسيا، ودعتها، في 25 أغسطس/آب الماضي، إلى سحب ما وصفته بمستويات كبيرة من القوات والمعدات المنتشرة على حدودهما المشتركة. ويوم الخميس الماضي، أوضحت خدمة حرس الحدود الحكومية الأوكرانية، أنها لم تلاحظ أي زيادة أخرى في النشاط العسكري البيلاروسي بالقرب من الحدود، لكنها تعهدت بـ«البقاء يقظة».

لوكاشينكو بين نارين

منذ بداية الحرب على أوكرانيا، وجد لوكاشينكو نفسه في موقف صعب. ومعلوم أن قدرته على المناورة كثيراً بين روسيا والغرب تراجعت بعد عدم اعتراف بروكسل وواشنطن بفوزه في انتخابات أغسطس 2020، وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات قاسية أنهت سنوات اتسمت بمحاولة مينسك إيجاد توازنات دقيقة تجمع بين علاقات التحالف مع موسكو في إطار دولة الاتحاد ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وعلاقات جيدة مع بروكسل وواشنطن. واضطر لوكاشينكو إلى تقديم تنازلات لنظيره الروسي فلاديمير بوتين في ما يخص تسريع عمليات الدمج ضمن دولة الاتحاد، رداً على الدعم الروسي غير المحدود له سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمنع انهيار نظامه.

وفي الوقت ذاته، طرحت بيلاروسيا نفسها كساحة للحوار والتفاوض بين جارتيها السلافيتين روسيا وأوكرانيا منذ الأيام الأولى، وما زالت تصرّ على ضرورة وقف الحرب واستئناف مفاوضات السلام. وفي مقابلته الأخيرة مع «روسيا 1»، حذّر لوكاشينكو من تبعات الهجوم على كورسك، وقال إن «أوكرانيا تزيد الوضع توتراً. وإذا استمر الأمر على هذا النحو، فإن هذا التوتر قد يؤدي إلى تدمير أوكرانيا». وشدّد على ضرورة استئناف روسيا وأوكرانيا محادثات السلام، مشيراً إلى أن «المفاوضات يمكن أن تستند إلى الاتفاق الذي تمّ إعداده في إسطنبول في مارس/آذار 2022».

ولا يمكن التشكيك في رغبة لوكاشينكو في وقف الحرب، رغم أن دعوته إلى مفاوضات السلام تنطلق، كما هو واضح، من رؤية روسيا لأوكرانيا المستقبلية من دون شبه جزيرة القرم، ومناطق خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوغانسك، وأوكرانيا منزوعة السلاح. وليست ضمن حلف شمال الأطلسي (ناتو)، إضافة إلى نزع مظاهر «النازية» الجديدة»، بحسب الوصف الروسي لنظام كييف. ومن المؤكد أنه لا توجد رغبة وقدرة لدى لوكاشينكو ومعظم جنرالاته للدخول في الحرب مباشرة.

تعديل العقيدة النووية

نقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف (الصورة) قوله أمس الأحد، إن روسيا ستدخل تعديلات على عقيدتها النووية ردا على تصرفات الغرب بشأن الصراع في أوكرانيا. ولم يوضح ريابكوف ما الذي سيترتب على هذه التغييرات، لكن «تاس» نقلت عنه أن «العمل في مرحلة متقدمة، وهناك نية واضحة لإجراء تصحيحات». وقال إن القرار «مرتبط بمسار التصعيد الذي ينتهجه خصومنا الغربيون» تجاه الصراع في أوكرانيا.

كييف تواصل الترويج لاحتمال انضمام بيلاروسيا إلى الحرب

قدرة لوكاشينكو على المناورة بين روسيا والغرب تراجعت

من تدريب للجيش البيلاروسي في برست، فبراير 2023 (ناتاليا كولينسيكوفا/فرانس برس)

أوضاع الجيش البيلاروسي

تروّج الدعاية البيلاروسية لصورة «القوات المسلحة البيلاروسية القوية»، المستعدة لمحاربة الجناح الشرقي لحلف ناتو بأكمله وشقّ طريقها عبر ممر سوواليكي الاستراتيجي. وفي السنتين الأخيرتين، حصلت بيلاروسيا على منظومات «إس-400» الروسية للدفاع الجوي، وصواريخ إسكندر، ناهيك عن الأسلحة النووية التكتيكية. ولكن السؤال حول قدرات الجيش البيلاروسي ما زالت قائمة، في بلد ليست لديه خبرات قتالية منذ أكثر من ثلاثة عقود، في دولة مغلقة يصعب تقويم الحالة القتالية الحقيقية لجيشها. وتشكّل الجيش البيلاروسي على أساس المنطقة العسكرية البيلاروسية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

وكانت هذه المنطقة من أقوى التشكيلات في الجيش، نظراً لموقعها المتقدم غرب البلاد في حقبة الحرب الباردة. وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بلغ عديد قوات هذه المنطقة قرابة 200 ألف جندي. وانضمت وحدات مقاتلة جديدة بعد الانسحاب من المانيا الشرقية، مثل فرقة دبّابات الحرس السادس. وكما هو الحال في أوكرانيا، حصل الجيش البيلاروسي المشكّل حديثاً عقب انهيار الاتحاد السوفييتي على تركة كبيرة من المعدات والأسلحة السوفييتية، ولكن معظمها صُدّر إلى الخارج في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الحالية. وشكّل الباقي من الأسلحة أساساً لعتاد الجيش البيلاروسي. ومقارنة مع المنطقة العسكرية البيلاروسية الضخمة في الحقبة السوفييتية، فإن الحجم الحالي للجيش البيلاروسي قليل. وفي مؤتمر صحافي عام 2023، قال لوكاشينكو إن عديد الجيش البيلاروسي في وقت السلم يبلغ 75 ألف فرد. وفي عام 2022، قدّر المعهد الدولي البريطاني للدراسات الاستراتيجية، عدد العسكريين البيلاروس في الوحدات القتالية بـ48 ألف مقاتل. ويتشكل أساس الجيش البيلاروسي الحالي من أربعة ألوية ميكانيكية، ولواءين مظليين، بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة. كما يضم الجيش لواءين مدفعيين، وأربعة ألوية صواريخ مضادة للطائرات، وثلاثة أفواج صواريخ مضادة للطائرات، ولواء مدفعيا صاروخيا واحدا. معظم المركبات المدرعة البيلاروسية هي إرث من الجيش السوفييتي، وهذا ينطبق على الدبابات. ورسمياً، تمتلك البلاد 1276 دبابة في الخدمة، لكن الغالبية العظمى منها في الاحتياط. لا يوجد سوى 446 دبابة تي-72 بي وتي-72 بي3 والتي دخلت الخدمة في منتصف الثمانينيات، وتعد الدعامة الأساسية لسلاح المدرعات، إضافة إلى مئات من ناقلات الجنود المدرعة. وتملك بيلاروسيا أنظمة دفاع جوي سوفيتية قديمة للتعامل مع مختلف الأهداف، ولديها منظومات «إس 300»، وأخيراً حصلت على منظومات «إس 400» بعد الحرب على أوكرانيا. كما طورت بيلاروسيا أنظمة دفاع جوي بالتعاون مع الصين.

ولدى القوات الجوية البيلاروسية مقاتلات سوفييتية من طراز ميغ 29 وطائرات هجومية من طراز سو 25، والعديد من المقاتلات الروسية الأحدث من طراز سو 30 إس إم متعددة المهام، وموجات هجومية من طراز مي 24 ومي 35 الجديدة، بالإضافة إلى طائرات النقل (إيل 76، آن 26 مي-8).

وفي ربيع 2023، أعلن بوتين نقل الأسلحة النووية التكتيكية إلى بيلاروسيا. ومنذ صيف 2023، ذكرت تقارير أن الرؤوس الحربية النووية موجودة بالفعل هناك، وتستطيع صواريخ «إسكندر إم» الموجودة في بيلاروسيا حملها إلى مسافة 500 كيلومتر، ويمكن استخدام طائرات سو 25 في هجمات نووية تكتيكية. ورغم تلويح لوكاشينكو بالأسلحة النووية للدفاع عن بلاده أكثر من مرة، فإن قرار الضغط على الزر النووي تملكه موسكو، لكن واقع الحال يشير إلى أن الصواريخ المنتشرة في بيلاروسيا تهدد معظم مناطق شمال وغرب أوكرانيا.

ووفقاً لوزير الدفاع البيلاروسي فيكتور خرينين في عام 2022، فإن 60% من الجيش هم جنود متعاقدون، أي أن نسبة المجندين تظل كبيرة جداً. وعلى مدار العامين الماضيين، لم تسجل مجموعات المراقبة المستقلة أي زيادة في القوات البيلاروسية، وتؤكد السلطات أنها لا تنوي إعلان التعبئة على خلفية التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا. وفي العام الماضي، لوّح لوكاشينكو بأنه في ظروف الحرب، ستتمكن بيلاروسيا من زيادة حجم جيشها إلى نصف مليون. وحينها استبعد خبراء الوصول إلى هذا الرقم، نظراً للصعوبات الاقتصادية وعدم إمكانية تزويد القوات بالأسلحة والمعدات. وانطلاقاً من أن الجيش البيلاروسي لم يخض حرباً منذ تأسيسه، يشكك خبراء في قدراته القتالية، على عكس الجيش الأوكراني.

في المقابل، ونظراً لدين لوكاشينكو الثقيل للكرملين، لا يمكن لأوكرانيا استبعاد الدخول المباشر للقوات المسلحة البيلاروسية في الحرب إلى جانب الروس. وطوال العامين الماضيين، فإن احتمال شنّ هجوم يزري ثان على كييف شكّل أحد السيناريوهات التي فكّر فيها الجيش الأوكراني باستمرار.

وإعلامياً، برز «التهديد البيلاروسي» تزامناً مع أحداث وقرارات معينة، مثل إنشاء تجمع إقليمي مشترك لقوات بيلاروسيا مع روسيا في خريف عام 2022، أو نقل الآلاف من عناصر مرتزقة فاغنر في صيف العام الماضي بعد التمرد الفاشل، أو التدريبات العسكرية المشتركة وتحركات القوات، ونشر صواريخ إسكندر إم على الأراضي البيلاروسية، وكذلك السماح بنشر الأسلحة النووية التكتيكية الروسية على أراضي بيلاروسيا. وحذّرت وزارة الخارجية الأوكرانية، في بيان الأسبوع الماضي، من أنه إذا استمر نظام لوكاشينكو في أعماله العدائية، فإن أوكرانيا تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها، خصوصاً إذا عبرت القوات البيلاروسية الحدود الروسية الأوكرانية. ونصحت الوزارة لوكاشينكو بعدم الخضوع لضغوط موسكو. وتنطلق كييف مع ارتفاع منسوب التوتر بين بيلاروسيا وأوكرانيا من أن الأولى قد تضطر بضغوط من روسيا إلى فتح جبهة جديدة ضد أوكرانيا بهدف تشتيت قواتها وسحب قسم منها من كورسك أو الجبهات الأخرى، بهدف تمكين الجيش الروسي من صدّ هجمات كورسك ومواصلة التقدم في دونيتسك. ورغم صعوبة توقّع تصرفات لوكاشينكو، والذي احتفل منذ أيام بعيد ميلاده السبعين، فمن المستبعد أن يقدم على شنّ هجوم على المناطق الشمالية الشرقية من أوكرانيا، لعدة أسباب. فإضافة إلى عدم وجود إمكانات كبيرة لدى الجيش البيلاروسي، فإن كثيراً من الجنرالات غير متحمسين لخوض حرب مع أوكرانيا، نظراً لأن روسيا التي لم تستطع الدفاع عن كورسك، لن تدعم بيلاروسيا حتى لو توفرت الرغبة، نظراً لعدم وجود فائض كبير لديها على مستوى الأفراد والمعدات. وهناك مخاوف من عدم وجود دعم شعبي كبير لدخول الحرب على أوكرانيا، ما قد يفتح مرة أخرى على تنظيم تظاهرات ضد لوكاشينكو. وأخيراً، فإن دخول لوكاشينكو الحرب يعني عملياً تعليق الحوار مع الولايات المتحدة لسنوات، أيا كان الفائز في الانتخابات المقبلة، ويزيد من ضغوط الاتحاد الأوروبي عليه. ورغم إدراك الجانب الأوكراني صعوبة الصدام المباشر بينهما، فإن كييف تواصل الترويج لاحتمال انضمام مينسك إلى الحرب، في مسعى ربما للحصول على دعم غربي إضافي وتعجيل الدعم، ومواصلة الضغط على بيلاروسيا. في المقابل، فإن لوكاشينكو يحاول الظهور كحليف وفي لروسيا عبر زيادة حدة تصريحاته، ولكن المعطيات الموضوعية ومخططاته لانتخابات فبراير/شباط 2025 لا تسمح له بالإقدام على مغامرة الدخول في الحرب.

الدفاعات الروسية تسقط 158 مسيّرة

اعلنت وزارة الدفاع الروسية، امس الاحد، ان الدفاعات الجوية الروسية اعترضت ودمرت 158 طائرة مسيّرة اوكرانية خلال الليل، من ضمنها طائرتان فوق موسكو وتسع طائرات فوق المنطقة المحيطة بها. كما اعترضت 46 طائرة مسيّرة فوق منطقة كورسك، التي تشهد اكبر توغل للقوات الاوكرانية في الاراضي الروسية منذ الحرب العالمية الثانية. واسقطت 34 طائرة مسيرة فوق منطقة بريانسك، و28 طائرة فوق منطقة فورونيج، و14 فوق منطقة بيلغورود.

تقرير

الانتخابات الرئاسية الجزائرية

تنطلق الانتخابات الرئاسية الجزائرية مع بدء التصويت بالخارج، وفي المكاتب المتنقلة المخصصة للبدو الرحل ومناطق اقصى الحدود وسط منافسة بين ثلاثة مرشحين، الرئيس عبد المجيد تبون ورئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، والسكرتير الاول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف اوشيش

ثلاثة مرشحين يتنافسون على أصوات 24,5 مليون ناخب

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

تدخل الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي ستُجرى في السابع من سبتمبر/ أيلول الحالي، مرحلة الحسم مع سقوط أولى أوراق التصويت اليوم الاثنين داخل صناديق الاقتراع في الخارج، وفي المكاتب المتنقلة المخصصة للبدو الرحل ومناطق أقصى الحدود، وذلك على مدار خمسة أيام. وفيما تنتهي غداً الثلاثاء حملة الانتخابات الرئاسية الجزائرية لتبدأ فترة الصمت الانتخابي، بعد نحو ثلاثة أسابيع خاض فيها المرشحون الثلاثة، الرئيس عبد المجيد تبون الذي يطمح إلى ولاية رئاسية ثانية، ورئيس حركة مجتمع السلم، عبد العالي حساني، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش، عدداً كبيراً من التجمعات والأنشطة الانتخابية في كل الولايات والمناطق لشرح برامجهم وتصوراتهم السياسية لحل معضلات البلاد.

الانتخابات الرئاسية الجزائرية السابعة

وهذه الانتخابات السابعة في تاريخ الجزائر، منذ دخولها عهد التعددية السياسية عام 1989، ومنذ أول انتخابات رئاسية جرت في عهد التعددية السياسية في عام 1995، وهي الثانية بعد الحراك الشعبي الذي كان قد اندلع في فبراير/ شباط 2019، لكنها أول انتخابات رئاسية تُجرى في ظل الدستور الجديد، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وتُجرى هذه الانتخابات تحت وصاية الهيئة المستقلة للانتخابات وسلطتها، وهي ثاني انتخابات رئاسية بعد 2019، تُجرى تحت إشرافها الكامل، بعد خمسة استحقاقات رئاسية (1995 حتى 2014) كانت قد جرت بإشراف وزارة الداخلية، حيث تأسست الهيئة المستقلة للانتخابات في أعقاب الحراك الشعبي عام 2019. لكنها أيضاً أول انتخابات رئاسية تجرى في ظل وضع دستوري جديد (دستور 2020)، الذي كرس سلطة الانتخابات هيئة دستورية مستقلة في قرارها وسلطتها المادية. ويتيح القانون الانتخابي للمرشحين تعيين مراقبين في كل مراكز ومكاتب التصويت، من بداية التصويت في الثامنة صباحاً لغاية غلق المراكز في السادسة مساءً، مع إمكانية أن تقرر سلطة الانتخابات تمديد التصويت في بعض المناطق لساعة أو ساعتين. ويتسلم المراقبون الممثلون لكل مرشح محضر النتائج في الحين، منعاً لأي تزوير أو تلاعب، وإضافة للشفافية ونزاهة الانتخابات.

ثلاثة مرشحين

وبخلاف استحقاقات الانتخابات الرئاسية الجزائرية السابقة، فقد اقتصر عدد المرشحين هذه المرة على ثلاثة فقط، تبون وحساني وأوشيش. ويمثل تبون، وهو المرشح الأبرز، كتلة واسعة من التيار الوطني (تسمية تطلق على الأحزاب الموالية للسلطة والمتفرعة من الحزب الأم، جبهة التحرير). وهو خاض خلال ولايته الأولى حرباً على الفساد ولاسترجاع الأموال المنهوبة وإصلاح الاقتصاد وتحرير المبادرة الاقتصادية الفردية، وسعى لانخراط أكبر للشباب في العمل السياسي عبر البرلمان (34 في المائة من النواب من الشباب). واعتمد بالأساس على قوى المجتمع المدني، لكن فترة ولايته تميزت أيضاً بارتفاع كبير في أسعار المواد التموينية وندرتها في بعض الفترات واستمرار معضلات أخرى كالبطالة والسكن والمياه. وينافس تبون في الانتخابات الرئاسية الجزائرية عبد العالي حساني، الذي قدم من داخل حركة مجتمع السلم (إخوان الجزائر)، حيث تسلم رئاسة الحركة في مارس/آذار 2023. وهو نائب سابق في البرلمان، وكان نائباً لرئيس البرلمان بين 2007 و2012. ومع أنه كان من نوع رجال الظل والهندسة الداخلية للتنظيم الحزبي، ولم يكن معروفاً بشكل كبير على الصعيد السياسي والإعلامي، إلا أنه فضل تصدر المشهد السياسي. أما المرشح يوسف أوشيش، فيخوض مغامرة سياسية بالمنافسة على الرئاسة، وهو لم يتجاوز 41 عاماً. ويشغل منصب السكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية، أقدم أحزاب المعارضة الجزائرية، الذي تتمركز حاضنته السياسية بشكل خاص في منطقة القبائل، ذات الغالبية من السكان الأمازيغ، لكنه نجح خلال الحملة الانتخابية من خلق تمركزات مهمة لحزبه في مناطق أخرى.

توزع القوى السياسية

وخلال الانتخابات الرئاسية الجزائرية الحالية توزع المشهد السياسي والقوى الحزبية بشكل لافت على أساس التوجهات والمرجعيات الأيديولوجية. ولوحظت عودة نسبية لتكتل الأسر والتيارات السياسية في البلاد، فيما انحازت قوى التيار الوطني، وخصوصاً المشكلة للأغلبية النيابية كجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل وصوت الشعب، إضافة إلى حركة البناء الوطني، وكذا كبرى النقابات العمالية والتنظيمات المدنية لصالح مرشح السلطة، تبون، الذي يحظى أيضاً بدعم الجيش. في المقابل، انضمت أحزاب وقوى إسلامية، كحركة النهضة والعدالة والتنمية، وكتلة من جبهة الإنقاذ المحظورة، وائتلاف المبادرة المستقلة، وشخصيات إسلامية مستقلة، إلى المرشح الإسلامي عبد العالي حساني، فيما تراقب قوى التيار الديمقراطي، كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال وجيل جديد والاتحاد من أجل التغيير والرقي، المشهد، من دون أن تعلن دعماً واضحاً لمرشح التيار يوسف أوشيش.

24,5 مليون ناخب

ويتنافس المرشحون الثلاثة للفوز بأصوات الكتلة الناخبة التي بلغ مجموعها 24,5 مليون ناخب، بينهم أكثر من 300 ألف ناخب جديد، يصوتون في آلاف مكاتب الاقتراع داخل البلاد، فيما يصوت نحو 900 ألف ناخب في الخارج. ويوضح النائب عن الجالية الجزائرية في المهجر، عبد الوهاب يعقوبي، لـ«العربي الجديد»، أنّ «العدد الأكبر من مجموع الناخبين في الخارج، البالغ أكثر من 845 ألف ناخب، يوجدون في فرنسا، حيث إن 82 في المائة من الناخبين الجزائريين في الخارج يصوتون في فرنسا، باعتبارها البلد الذي يضم أكبر جالية جزائرية، وتأتي بعدها كندا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا، إضافة إلى كتلة مهمة من الناخبين في تونس والمغرب ودول عربية أخرى». لكن مدى تأثير تصويت الجالية في النتيجة النهائية يبقى محدوداً، ما يعني أن العملية الانتخابية بالنسبة إلى الجالية تُعَدّ تكريس انتماء وطني أكثر منه بهدف التأثير في النتائج، فضلاً عن أن الاستحقاقات السابقة، لعدة عوامل سياسية، كانت تصبّ دائماً في صالح المعارضة، بدليل أن ثلاثة من بين ثمانية نواب يمثلون الجالية، محسوبون على المعارضة والمستقلين.

أبرز الولايات ذات الكتلة الناخبة الكبيرة

وسيكون التنافس شديداً في الولايات ذات الكتلة الناخبة الكبيرة على غرار العاصمة، التي تعد 1,2 مليون ناخب، وسطيف شرقي الجزائر التي تعد 1,1 مليون ناخب، ووهران التي تضم أكثر من 1,1 مليون صوت. كذلك ستشدّ ولايات منطقة القبائل، تيزي وزو وبجاية خصوصاً، الأنظار في هذه الانتخابات على مستوى المنافسة فيها بين تبون وأوشيش، لكونها تمثل الحاضنة الأساسية لحزب أوشيش، جبهة القوى الاشتراكية، وعلى صعيد مدى استجابة الناخبين للتصويت، لأنها كانت قد سجلت في انتخابات 2019 أدنى معدل تصويت في مجموعها باقل من واحد في المائة. وتطمح السلطة والأحزاب السياسية في هذه الانتخابات أساساً إلى رفع نسبة التصويت، التي بلغت في انتخابات عام 2019 نحو 38 في المائة، فيما تبرز مؤشرات عدة على أن نسبة التصويت ستكون أفضل من المرة السابقة.

51 في المائة نسبة الحسم

ويتيح القانون الانتخابي في الجزائر للذي يحصل على أكثر من 51 في المائة من الأصوات الفوز بالمقعد، دون الحاجة إلى دور ثان. وفي حالة الانتخابات الرئاسية الجزائرية السبت المقبل، لا تظهر أية مؤشرات تتيح توقع دور ثان، خصوصاً مع موازين القوى السياسية التي تصبّ في صالح تبون بنسبة كبيرة. وعلى عكس الانتخابات النيابية والمحلية التي لا يشاركون فيها، ينتخب أفراد الجيش والشرطة والأسلاك النظامية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، لكنهم يؤدون الانتخابات في مكاتب الاقتراع العادية أو عبر وكالات لعائلاتهم، منذ قرار إلغاء المكاتب الخاصة التي كان ينتخب فيها عناصر الجيش داخل الثكنات في عام 2002.

جزائري ينظر لصور المرشحين في العاصمة، أغسطس 2024 (بلال بن سالم/Getty)

تعهدات حساني

تعهد عبد العالي حساني (الصورة) مرشح حركة مجتمع السلم إلى الانتخابات الرئاسية في الجزائر، من ولاية سطيف شمال شرقي البلاد، أول من امس السبت «تجسيد إصلاح اجتماعي من شأنه أن يحقق السكينة ويحافظ على تماسك المجتمع»، موضحا أن برنامجه الانتخابي «يحرص على صيانة حقوق المواطن وكرامته وضمان حريته وحماية صحته وتحسين قدرته الشرائية»، داعيا إلى «التوجه بقوة نحو صناديق الاقتراع في 7 سبتمبر/أيلول الحالي».

يتصاعد ارتباك السلطات في باكستان بشأن كيفية التعامل مع الهجمات على قوات الأمن التي يشنها البلوش في إقليم بلوشستان، في حين استطاعت وساطة قبلية الإفراج عن عقيد في الجيش كان اختطفه عناصر في حركة طالبان باكستان

تصاعد غضب البلوش وابتزاز طالبان باكستان

الأزمات تربك إسلام أباد

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

شهد إقليم بلوشستان جنوب غربي باكستان، هذه الأيام، حالة تصعيد غير مسبوقة، إذ لا تزال أصداء الأحداث الأمنية التي شهدها الإقليم في 25 و26 أغسطس/آب الماضي، حيث قتل أكثر من 100 شخص غالبيتهم من عناصر الجيش والشرطة والأمن، في هجمات الانفصاليين البلوش، تخيم على الأروقة السياسية والأمنية والشعبية. وتدور نقاشات طويلة ومتواصلة على وسائل الإعلام وفي البرلمان ومجلس الشيوخ بشأن الوضع في الإقليم، بينما حالة الإرباك باتت جلية داخل الحكومة، حيث تتضارب مواقف المسؤولين وتصريحاتهم بشأن مستقبل إقليم باتت العلاقات الصينية - الباكستانية التجارية والاقتصادية مرهونة بالوضع فيه. وتزامنت التطورات في الإقليم مع تمكن حركة طالبان باكستان من خطف عقيد في الجيش مع اثنين من إخوانه، وشخص آخر من أقاربهم، فيما أعلن الجيش، في بيان أمس الأحد، أنه أفرج عنهم، بالإضافة إلى خطف سبعة من عناصر القوات شبه العسكرية في منطقة ديرة إسماعيل خان الواقعة في إقليم خيبر بختونخواه شمال غربي باكستان، واشتراط الحركة مقايضتهم للإفراج عنهم. ثمة سؤال يطرحه الجميع خلال الحديث عن الوضع في بلوشستان عمن يدعم الحركات الانفصالية فيها. وكان مسؤولون، بينهم رئيس الحكومة شهباز شريف ووزير الداخلية محسن نقوي، أشاروا علناً إلى أن الهند تساعد الانفصاليين، لكنهم لم يتحدثوا علناً عن دور حركة طالبان الأفغانية في الموضوع. إلا أن حاكم إقليم السند كامران تسوري أكد، في مؤتمر صحافي في 28 أغسطس الماضي، أن «طالبان» الأفغانية لا تدعم فقط حركة طالبان باكستان بل تسمح أيضاً للبلوش باستخدام الأراضي الأفغانية ضد القوات الأمنية. كما أن وسائل إعلام باكستانية، تابعة للجيش والحكومة، بدأت تتحدث عن علاقات «طالبان» الأفغانية بالبلوش، وما يحدث في الإقليم.

وأشار المحلل الأمني الباكستاني شفاعت علي خان، لـ«العربي الجديد»، إلى أن التصعيد الحالي في باكستان بدأ بعد سيطرة «طالبان» على أفغانستان، معتبراً أن البلوش لا يمكنهم من دون دعم خارجي، إيراني أو أفغاني، شن هذا العدد الهائل من الهجمات على ثكنات للجيش في أماكن مختلفة. وقال إن «العداء مع طالبان الأفغانية والقبائل البشتونية والبلوشية، قضية خطيرة للغاية، لذا على صناع القرار في باكستان الحذر من هذا الأمر». وأضاف: «الآن طالبان الأفغانية عدوة لباكستان أكثر من عداء الأخيرة مع الهند. لديها شكاوى ولباكستان شكاوى، ولا بد من إيجاد حل

جندي باكستاني يفتش مواطنا بكويتا، 27 أغسطس 2024 (بناراس خان/فرانس برس)

شفاعت علي خان: البلوش لا يمكنهم شن هجمات بلا دعم خارجي

لهذا الأمر»، موضحاً أن «طالبان الأفغانية ناقشت مع الجانب الباكستاني مراراً خرق الطائرات الباكستانية الأجواء الأفغانية وشن غارات هناك، بالإضافة إلى سماح باكستان للطائرات الأميركية من دون طيار الدخول إلى الأجواء الأفغانية، وقد تحدث عن ذلك وزير الدفاع الأفغاني الملا يعقوب، علاوة على زعم كابول أن الاستخبارات الباكستانية تساعد تنظيمات معارضة لها، منها داعش وجبهة الشمال».

وأوضح شفاعت علي خان أن «طالبان الأفغانية ليست لديها طائرات لترد عبرها على الغارات الباكستانية أو عبور الطائرات الأميركية أجواء باكستان لمراقبة الأوضاع في أفغانستان، ولكن في يدها طالبان باكستان والبلوش أيضاً، ويمكنها أن تنتقم عبرهما». وتابع: «على باكستان أن تتفاوض مع طالبان الأفغانية لحل المشاكل بينهما، وهو ما قد يفتح الباب أمام حل المشاكل مع طالبان باكستان والبلوش. لكن في ظل العداء مع أفغانستان، فإنه لا يمكن أن يكون شمال وجنوب غرب باكستان آمنين». وأشار إلى أن «الطبقة الوسطى والفقيرة في البلوش ضد الحكومة والجيش بشكل كامل، وأخشى أن تسير قبائل البشتون على نفس المنوال. الكل ينتظر نتيجة الاجتماع القبلي للبشتون في مقاطعة خيبر بداية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، والذي قد يقرر مستقبل القبائل البشتونية في باكستان».

في هذه الأثناء، أعلن الجيش الباكستاني، في بيان أمس الأحد، أنه أفرج عن أربعة أشخاص بينهم عقيد بالجيش خطفوا قبل أيام. وقال إن «الإفراج غير المشروط» عن العقيد خالد أمير خان وثلاثة من أقاربه جرى تأمينه بسبب الدور الذي لعبه شيوخ القبائل، و«عاد جميع المختطفين إلى ديارهم بأمان». وكانت أجهزة الدولة انشغلت بحادث الخطف في إقليم خيبر بختونخواه شمال غربي باكستان، والذي عكس فشل الاستخبارات من جهة، ومدى تمكن «طالبان» باكستان من الوصول إلى أماكن محصنة أمنياً من جهة ثانية. وكان العقيد خالد أمير خان، الذي قام بمهام عسكرية مختلفة في منطقة القبائل في السنوات الماضية، قدم إلى المدينة للمشاركة في عزاء والده في 28 أغسطس الماضي، حيث داهم عناصر «طالبان» باكستان مراسم العزاء وخطفوه مع شقيقيه وقريب لهم. وفي حين حاول الجيش التكتم على القضية، نشرت «طالبان» باكستان وقتها تسجيلاً مصوراً للعميد يقول فيه إنه مع الحركة وفي منطقة خارجة عن سيطرة ونفوذ الجيش والحكومة، طالباً من المؤسسة العسكرية والحكومة تلبية مطالب «طالبان» كي يُفرج عنهم. وعلمت «العربي الجديد» من خلال مصادر قبلية أن الحكومة والجيش استعانا بالزعامة القبلية في ديره إسماعيل خان، التي تمكنت من الوصول إلى قيادات في «طالبان» وناقشت معهم القضية، حيث طلبت الحركة من الحكومة الباكستانية والجيش الإفراج عن 20 شخصاً من قادتها وعناصرها في السجون، لكن من دون أن يتضح ما إذا لُبّيت مطالب الحركة بعد الإفراج عن المختطفين، إذ لم يتطرق بيان الجيش إلى أي معلومات بهذا الشأن. وأكد مصدر قبلي رفض الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، أن من بين القيادات التي كانت تريد «طالبان» باكستان إطلاق سراحهم لطيف محسود، الوجه المعروف في الحركة الباكستانية ولدى «طالبان» الأفغانية وحتى الحكومة الأفغانية السابقة، إذ كان يقوم بدور الوساطة بين حركة طالبان أفغانستان وبين حكومة الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، لكن الاستخبارات الباكستانية اعتقلته في العام 2013، ما أثار استياء حكومة كرزاي، وسط تضارب بشأن مصير محسود. وذكرت بعض المصادر القبلية، لـ«العربي الجديد»، أنه توفي في السجن لدى الاستخبارات الباكستانية، وأنه حتى ولو كان حياً فإن الحكومة والجيش لن يوافقا على الإفراج عنه، لأنه أقوى شخصية في «طالبان» باكستان ومن مؤسسي الحركة وكان مقرباً من مؤسسها بيت الله محسود.

لا حلّ عسكرياً

اعتبر العضو في مجلس الشيوخ عمر فاروق، خلال جلسة لمجلس الشيوخ في 29 أغسطس/آب الماضي رداً على إعلان الحكومة الباكستانية والجيش، أخيراً، أن قوات الأمن تشن عمليات لقمع المسلحين في بلوشستان أن «تعامل أجهزة الدولة مع المنطقة أرغم البلوش على حمل السلاح والهروب إلى الجبال، والآن عندما تأتي أجهزة الأمن والاستخبارات وتقول إننا سنقضي عليهم جميعاً، أو ليستسلموا ويعيشوا معنا، أقول لهم: عسكرياً لا يمكنكم القضاء عليهم».

■ الضفة ماشية على خطى غزة في الدمار والتهجير...

■ كشفت وسائل إعلام عبرية أن مئات الجنود يقودون العملية شمالي #الضفة_الغربية بغطاء جوي كامل وأن قوات حرس الحدود وجهاز الأمن العام (الشاباك) تشارك في الاقتحام. وأكدت أن العملية التي بدأها الجيش في شمال الضفة هي الأوسع منذ عملية «السور الواقي» عام 2002 بمشاركة سلاح الجو.

■ ترك مقاومي الضفة وحدهم والتغني ببطولاتهم لا ينفعهم، الشباب في الضفة صغار في السن عظماء بالفعل، وبسبب الظروف الأمنية يفتقد أغلبهم الخبرة والوعي الأمني الكافي للحفاظ على حياته، واجب من لا يستطيع القتال بجانبهم أن ينقل لهم ما يحتاجونه من علوم عسكرية وأمنية، وإلّا فسنكون قد خذلناهم مرتين.

■ مسؤول «إسرائيلي»: «ثلاثة من الأسرى المستعادة جثثهم من قطاع غزة، كانوا على القائمة التي وافقت عليها حماس في 2 تموز، وكان يمكن استعادتهم أحياء لو وافق نتنياهو على الصفقة حينها». المصدر: «يديعوت أحرونوت».

■ عدم التوصل إلى هدنة من قبل المتطرف نتنياهو لتطعيم الرضع من شلل الأطفال هو ما بمعناه إصابة الآلاف من الأطفال بالفيروس، وهذه تُعَدّ جريمة حرب وانتهاكاً للقانون الدولي والإنساني وانتهاكاً سافراً للأعراف الإنسانية وإعداماً جماعياً لآلاف الأطفال بغزة[PDF]. هذا الاحتلال يفتقد مفهوم الإنسانية.

■ كسلا تنتفض لمقتل شاب. محتجون يغلقون الطرق المؤدية إلى مقر المخابرات العامة بـ #كسلا بعد اتهامات بقتل الشاب «الأمين محمد نور» نتيجة التعذيب داخل مقر الأمن... السودان.

■ دمرت السيول بالكامل مدينة طوكر في أقصى جنوب ولاية البحر الأحمر (شرقي السودان). غمرت المياه المدينة بمستويات مرتفعة وتسببت بانهيار المنازل وتضرر مئات الآلاف من السكان.

■ مهما كانت مشاكل الجزائر، تبقى انتخابات الرئاسة المقبلة مرحلة مفصلية للانتقال النهائي للشرعية الدستورية، بعد نهاية جيل الثورة. ونحن ننطلق من فكرة شرعية ناقصة خير من لا شرعية.

رصد

تهدئة بين «طالبان» الأفغانية والأمم المتحدة

خفّفت حركة طالبان في أفغانستان لهجتها مع الأمم المتحدة، بعد تصعيد مع المنظمة الدولية، إثر تمرير الحركة قانون «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»

خفّفت حكومة حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، لهجتها أخيراً، مع منظمة الأمم المتحدة التي حاولت هي نفسها وقف التصعيد مع «طالبان»، بعد تصريحات شديدة النبرة بين الطرفين، بشأن قانون صدر في أفغانستان الشهر الماضي، ويقلّل كثيراً من حقوق المرأة والمجتمع كله، وهي حقوق يرى المجتمع الدولي بشكل واسع أنها تتراجع بشدة في أفغانستان بعهد «طالبان». وكانت الحركة الأفغانية قد أصدرت في شهر أغسطس/آب الماضي، قوانين جديدة صارمة في إطار «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» و«ترقية مبدأ الفضيلة ومحاربة الرذيلة» في المجتمع الأفغاني. ومما حظرته فيها، سماع أصوات النساء وإظهار وجوههن في الأماكن العامة، ما استدعى أن تعبر الأمم المتحدة مجدداً عن قلقها من التردي الإضافي للحريات في أفغانستان بعهد «طالبان» التي تحكم البلاد منذ أغسطس 2021. وفي محاولة لتخفيف اللهجة، قال نائب المتحدث باسم حكومة «طالبان» حمدالله فيترات، أمس الأحد، في رسالة صوتية للصحافة: «إننا نؤمن بأهمية التفاعلات وفعاليتها، وهي الطريقة الوحيدة لإيجاد حلول للمشكلات». وأضاف أن «الإمارة الإسلامية تؤيد التعامل الإيجابي مع الدول والمنظمات الدولية بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية». وجاء ذلك بعدما أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، يوم الجمعة الماضي، أن الأمم المتحدة «ستواصل التعاون مع جميع الأطراف المعنية في أفغانستان، بما في ذلك (حكومة) طالبان»، مضيفاً على لسان المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك: «لقد كنا صريحين للغاية بشأن القرار بجعل وجود المرأة يختفي تقريباً في أفغانستان»، لكنه أكد أن المنظمة ستقوم بعملها «كما فعلنا دائماً، وفقاً لتفويضنا... بحياد... لحمل رسالة حقوق الإنسان». ودعا غوتيريس كابول إلى «فتح مزيد من السبل أمام التعاون الدبلوماسي». وكان الأمين العام للأمم المتحدة يردّ في ذلك على إعلان «وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في أفغانستان، وهي شرطة الأخلاق التابعة لـ«طالبان» المسؤولة عن تطبيق القوانين الجديدة، أنها لن تتعاون مع المنظمة الدولية. وقالت هذه الوزارة في بيان نشرته على مواقع التواصل الاجتماعي مساء الخميس الماضي: «بسبب دعايتها المستمرة، لن تقدّم الوزارة بعد الآن أي دعم أو تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة التي ستُعدّ طرفاً معارضاً». وكان قانون «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قد صدر في 21 أغسطس الماضي، ويحكم جميع جوانب الحياة الاجتماعية والخاصة للأفغان، وأثار قلقاً كبيراً بين الكثير من الأفغان والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ما يلزمه على النساء، يفرض القانون الجديد مجموعة من القواعد على لباس الرجال وأداء الصلاة ويمنع الاحتفاظ بصور للكائنات الحيّة ويحظر المثلية الجنسية ومسابقات القتال بين الحيوانات وبثّ الموسيقى في الأماكن العامة والأعياد غير الإسلامية. وفي رأي منتقديه، يفرض، بالإضافة إلى القيود الصارمة التي يشترطها، مجالاً كبيراً للقمع. ومنذ صدور القانون، تبادلت «طالبان» والأمم المتحدة الانتقادات، واعتبرت الحركة الأفغانية بعثة الأمم المتحدة «طرفاً معارضاً»، رداً على تصريح لرئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، روزا أوتونباييفا، التي اعتبرت القانون «رؤية مؤلمة لمستقبل أفغانستان، حيث يحظى مفتشو شرطة الأخلاق بسلطات تستند إلى اعتباراتهم الخاصة، لتهديد أي شخص وتوقيفه بناء على لوائح واسعة وغامضة أحياناً من المخالفات». وأضافت أوتونباييفا أن القوانين توسع «القيود التي لا تطاق بالفعل» على حقوق النساء والفتيات، حيث يعتبر «حتى صوت الأنثى خارج المنزل انتهاكاً أخلاقياً على ما يبدو». ورد المتحدث باسم حكومة «طالبان» ذبيح الله مجاهد، في بيان، مساء الاثنين الماضي، مؤكداً أن القانون «متجذر بقوة في التعاليم الإسلامية» التي يجب احترامها وفهمها. وأضاف أن «رفض هذه القوانين من دون هذا الفهم، هو في رأينا تعبير عن غطرسة»، معتبراً أن انتقاد المسلم للقانون «قد يؤدي حتى إلى تراجع إيمانه»، بحسب رأيه.

(فرانس برس)